

PROVISIONAL

S/PV.2950

27 October 1990

ARABIC

مجلس الأمن



OCT 29 1990

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم السبت ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٧/٣٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية)

الرئيس : السير ديفيد هاناي

الاعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد مونثيانو
زائير	السيد باغبيني اديتو.نزينغيا
الصين	السيد وانغ غوانغيا
فرنسا	السيد روشرو دي لا سابلية
فنلندا	تورنود
كندا	السيد كيرش
كوبا	السيد ألكون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رجالي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد واطسون
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٧/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسالتين من ممثلي العراق والكويت يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة
البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أقترح ، بموافقة
المجلس ، دعوتهما للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا
للاحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .
نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن

(الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله . ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل
إليه في مشاوراته السابقة .

ومعروض أمام أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/21911 ، التي تتضمن نص مشروع قرار
مقدم من زائير وفنلندا وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية .

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/21887 ، التي تتضمن نص
رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الكويت
الدائم لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول على القائمة ممثل الكويت ، وأعطيه الكلمة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : في تصميم عالي المستوى والمغزى يجتمع

مجلسكم الموقر لمواصلة تسليط الضوء على حيث يجب أن يكون ، وهو ردع العدوان وإنهاء
الاحتلال العراقي لدولة الكويت والذي مضى عليه حتى الآن ٨٥ يوما ، ووقف الممارسات

الانسانية ضد شعب الكويت وكيانه ومؤسساته وعناصر تكوينه وضد العدد الكبير من الجنسيات الاخرى القاطنة في الكويت والتي تساهم مع ابنائها في نهضة الكويت واستقرارها ، هذه النهضة والاستقرار اللذان كانا بحد ذاتهما تحديا كبيرا للنظام العراقي ، حيث فشل في مجاراته رغم امكانياته المالية والاقتصادية والبشرية الهائلة . فوجد أقصر طريق للخروج من هذا التحدي استخدام القوة الغاشمة للقضاء عليها . إن النظام العراقي بفعله هذا إنما هو كمن يحجب قرص الشمس ، ولهيبه فهيئات له ذلك .

يعود مجلسكم الموقر لينظر في تصاعد عمليات قتل الابرياء دون أسباب أو مبررات اللهم إلا رفع صور سمو الامير قائد الكويت ورائد نهضتها وانطلاق نشيد حب الوطن ورفض الاحتلال من أفواه الصغار أو مجرد التشبث والتغني بقديسية التربة الطاهرة للكويت وبنظامه وبأواصره . يعود مجلسكم لينظر في تصاعد عمليات النهب ، والسرقعة ، والتدمير ، والقتل ، والتعذيب ، والاعتقال بصورة تتضح منها وبجلاء رغبة حاقدة في هدم كل البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحقيقها في الكويت ونهب كل شيء حتى بلاط الارصفة . وإشارات المرور ، ناهيك عن المعدات والآلات في المستشفيات ، والمدارس والمصانع ، والمعاهد ، والموانئ ، والوزارات وجميع أنواع البضائع وحتى كراسي المدرجات الرياضية لم تسلم من يد القراصنة .

يعود مجلسكم لينظر في الخرق المستمر للقوات الفازية لاتفاقية فيينا بشأن الحصانات الدبلوماسية ، واعتدائها على حرمة سفارات الدول الاخرى ، ومنع ايمال الغذاء والماء والكهرباء عنها . لكن هذه الممارسات ، رغم قساوتها ، ورغم الالام المباشرة التي لحقت بأولئك القائمين على إدارة شؤون تلك السفارات لم تمنع دولهم ، كما لم تمنعهم هم بوصفهم أشخاصا من محاربة ذلك الخرق العراقي الفاضح للقانون الدولي ، فأبقوا سفاراتهم مفتوحة ، وأبقى بعضهم تلك السفارات مفتوحة حتى هذه اللحظة .

إنني ، باسم دولة الكويت حكومة وشعبا ، أوجه تحية تقدير لحكومات هذه الدول وكذلك لحكومات تلك الدول التي عملت كل ما في وسعها لإبقاء سفاراتها مفتوحة لأقصى درجة ممكنة من التحمل الانساني . إن تحيتي تذهب إلى أولئك الدبلوماسيين الاجانب الموجودين في الكويت الآن وإلى عائلاتهم .

إن ما تقوم به قوات الغزو العراقية ضد المواطنين والمقيمين في الكويت يعتبر مخالفة صارخة لاتفاقية جنيف الرابعة .

ولقد حفلت وسائل الاعلام وتقارير منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الانسان الاخرى بالعديد من اعترافات شهود عيان من مختلف الجنسيات ، فضحوا فيها النظام

العراقي ، وجيشه الغازي ، غير الملتزم ، الأمر الذي يدفعنا نحن الكويتيين وبمؤازرة الدول المتحضرة في العالم إلى المطالبة بتنظيم محاكمات قانونية للقائمين على هذه الأعمال من النظام العراقي ومحاكمتهم كمجرمي حرب ، على غرار محاكمات نورمبرغ . إن جريمة النظام العراقي لهي أبلغ وقعا حيث أنها تقع ضد شعب أعزل ، ارتبط مع شعب ذلك النظام بروابط الدين والعروبة والجوار .

إن النظام العراقي ، ورغم صدور تسعة قرارات الزامية حتى الآن من مجلسكم الموقر ، لم تبدر عنه أية بارقة أمل تشير إلى جنوحه للسلام أو امتثاله لصوت العقل واستجابته لنداء المنطق والموقف الدولي الجماعي وقبوله بالانسحاب الكامل والغوري وغير المشروط من الكويت وإعادة الحكومة الشرعية إليها . كما أن كل ذلك المجهود الانفرادي والجماعي الذي بذل بحسن نية ، رغم أنه لم يفلح ، ولم يؤد إلى نتيجة استغلّ النظام العراقي أسوأ استغلال ، حيث شرع في ظلاله في تثبيت احتلاله وزيادة انتشاره العسكري من جهة ، وإلى ممارسة أقصى أنواع القمع والارهاب ضد الشعب الكويتي ، في محاولة منه لارغامه على الهجرة إلى خارج الوطن ، بعد تدمير أو سرقة ممتلكاته ومنقولاته ، بما في ذلك أوراقه الشبوتية من جوازات سفر ، وهوية مهما كان نوعها ، وحرقتها والاستمرار في عمليات منظمة لإسكان عراقيين وأجانب مكانهم ، ومولا إلى تغيير التركيبة السكانية للكويت .

إن كل يوم يمر ، في ظل الاحتلال العراقي ، يجلب للكويت والشعب الكويتي المزيد من الدمار والخراب ويزيد من عدد الضحايا الأبرياء . لكن الشعب الكويتي ، وهو الذي يقف وراءه اجماع عالمي لا مثيل له ويقف وراءه مجلسكم الموقر ، يرفض وبكل صلابة أن يتزحزح عن موقفه أو مطالبه العادلة أو أن يقبل بما تم كأمر واقع أو أن يقدم أية تنازلات مهما كانت . إن النظام العراقي مسؤول وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة عن كل الجرائم التي ارتكبها بحق شعب الكويت وبحق سكان الكويت وبحق الامن والسلام في المنطقة . وهذه مسؤولية قانونية تنظمها اتفاقيات ومواثيق دولية تنظمها قرارات مجلسكم الموقر الالزامية .

ولقد علمتنا تجارب الحياة لدى الدول والشعوب أنه بالموقف الصلب ، وبالإصرار على دعم الحق وبرفض أنصاف الحلول ، وبعدم إتاحة الفرصة للمعتدي لجني أية ثمرة من عدوانه ، يقطع دابر العدوان وتسد أمامه جميع الأبواب وبالتالي تأمن البشرية من تكرار مثل هذه المفامرات .

إن مشروع القرار المعروض أمامكم الآن يحمل في عناصره أحد أوجه تلك المسؤولية ، وهو موضوع التعويض عن خسائر الكويت حكومة وشعبا ، والذي يأتي تماشيا مع ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) الذي يتعلق بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والذي نص في مادته السادسة عشرة على التعويض ، وحماية الثروات والممتلكات للشعب والدولة الواقعة تحت الاحتلال . وانطلاقا من الواجبات القانونية ، والمسؤوليات الادبية لدولة الكويت تجاه مواطنيها وتجاه المقيمين الاجانب فيها الذين فقدوا جميع ممتلكاتهم وأموالهم ، فقد صدر يوم ١٨ تشرين الاول/ اكتوبر الحالي مرسوم اميري بشأن خضوع الاموال المملوكة للكويتيين وغيرهم من المقيمين في دولة الكويت للملكية الحمائية .

واسمحوا لي ، ولاحية هذا الموضوع ، أن أقتبس المادتين الاولى والثانية من هذا المرسوم :

"مادة أولى :

تخضع الاموال المملوكة لمواطنين كويتيين أو لغير المواطنين ممن يكون موطنهم القانوني بالكويت سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو اشخاصا معنويين ، وسواء وجدت هذه الاموال داخل دولة الكويت أو خارجها ، للملكية الحمائية لدولة الكويت ممثلة في حكومتها الشرعية ، وذلك في حالة فقدان هذه الاموال أو الاعتداء عليها بأية صورة من المصور عن طريق سلطات الاحتلال أو عن طريق حكومة العراق وفي حالة نقل ملكيتها أو السيطرة عليها الى طرف آخر بغير رضا اصحابها . وتفرض هذه الملكية الحمائية بغرض الحفاظ على هذه الاموال لصالح اصحابها الشرعيين .

"مادة ثانية :

لدولة الكويت بموجب الملكية الحمائية المذكورة في المادة السابقة من هذا القانون الحق في أن تتخذ عن طريق حكومتها الشرعية كافة الاجراءات القضائية والادارية والقانونية في أية دولة حسبما يكون ضروريا أو مناسبا لحماية الاموال المذكورة . وبصورة خاصة يكون للحكومة الشرعية كصاحبة هذه

الملكية الحماشية التدخل أمام الجهات الادارية والقضائية في أية دولة للحفاظ على الاموال المذكورة باعتبارها مملوكة لها وذلك في الحالات التي يتم فيها الاستيلاء على هذه الاموال من جانب سلطات الاحتلال أو اتلافها أو تدميرها أثناء فترة الاحتلال أو التصرف فيها من جانب هذه السلطات بطريق مباشر أو غير مباشر لمصالح أطراف أخرى ويشمل ذلك ما تقوم به حكومة العراق والهيئات والمؤسسات العامة التابعة لها من إجراءات المصادرة والتأميم والحجز وغير ذلك من صور الاعتداء على الملكية أو السيطرة عليها .

"ولحكومة دولة الكويت على وجه الخصوص توقيع الحجز التحفظي والتنفيذي على الاموال المملوكة لحكومة العراق أو للهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لها الموجودة في الخارج" . (S/21887 ، ص ٣-٤)

ولاهمية هذا المرسوم فقد تم توزيع نمطه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن . وقد صدر تحت رقم S/21887 .

إننا في الكويت ندافع عن الحق والسلام وأن مسؤوليتكم معنا ألا نترك تـَـوازع الشر وجوافز الحقد أن تقود المنطقة الى دمار . وأن النظام العراقي الذي ارتضى الشر مفهوماً ومنهجاً ، والحقد دافعاً ونهجاً ، مُطالب اليوم بأن ينصاع الى قراراتكم وأن لا يستهين بعزمكم ، وعزم الكويت أميراً وحكومة وشعباً على اتخاذ الاجراءات كافة ، ودون حدود ، لانصياع المعتدي وامتثاله للإرادة الدولية وإرغامه على الانسحاب الكامل ، وغير المشروط ، وعودة الشرعية الى الكويت . إن ميشاق الأمم المتحدة ليكفل حقوقاً يجب ألا تغيب عن ذهن القيادة العراقية ، وإننا عازمون على الاستفادة من تلك الحقوق بكاملها . إن على مجلسكم الموقف أن يسارع ومن الآن بدراسة الخطوات الأخرى الإضافية لتحقيق هدفه النهائي وهو استئصال المعتدي وعودة الحق الى أصحابه الشرعيين .

السيد فوروننتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إن الازمة الدولية الحادة التي أثارها في منطقة الخليج
الفارسي احتلال العراق لدولة الكويت ذات السيادة لا تزال تسبب للاتحاد السوفياتي
والمجتمع الدولي بأسره قلقاً شديداً . إن قرارات مجلس الأمن التي تطالب بانسحاب
فوري غير مشروط للقوات العراقية من الكويت تمثل تضامناً فريداً بين مختلف البلدان
ظهر للمرة الأولى منذ عدة عقود . ويرجع أساس هذا التضامن إلى اعتراف منا
بمسؤوليتنا عن رفع راية السلام والاستقرار ، وهذا الاعتراف يوحدنا جميعاً . ويجري في
الخليج الفارسي الآن اختبار قدرة المجتمع العالمي على التصرف وفقاً للمعايير
الجديدة للسياسة الدولية ، كما تُختبر قدرتنا ، من خلال جهودنا المتضافرة ، على
جعل المسؤولين عن الصراع يحترمون قواعد القانون الدولي .

غير أن التقارير الواردة من منطقة الخليج الفارسي تبين أن العراق لم يقدم حتى الآن أي رد ايجابي على الجهود التي بذلها العديد من البلدان لتسوية الصراع . وهناك انتهاكات صارخة مستمرة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . إن حقوق الكويتيين تنتهك وكذلك كرامة وأمن مواطني دول أخرى عديدة . إن حالة ومصير آلاف المواطنين السوفيات في العراق هما بالطبع اليوم مسألة تبعث على القلق الشديد لدى بلادي .

إن الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن الأعمال غير الشرعية التي يقوم بها العراق لأبد من وقفها فوراً ، إذ أن استمرارها لا يعتبر إلا تحدياً للمجتمع الدولي الذي أظهر وحدته في الاجراءات التي اتخذها في مواجهة هذا التهديد الذي يتعرض اليه السلم والأمن الدوليان .

إن مشروع القرار (S/21911) يحتوي على اشارة قوية الى عزم مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه للحيلولة دون تطور الحالة الراهنة المتوترة جداً الى صراع عسكري . إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لتأييد مشروع القرار . لقد شارك الوفد السوفياتي مشاركة نشطة في صياغته وسيصوت مؤيداً له .

إننا نعارض ما يسمى بالحل العسكري للمشاكل . فالحرب تجلب الموت والتدمير ولكنها لا تزيل المشكلة ازالة كاملة . إن الاتحاد السوفياتي يعتقد بأنه حتى لو وجدت أوفر فرصة لتسوية سياسية فلا بد من اغتنامها واستغلالها الكامل .

إن الاتحاد السوفياتي إذ يتخذ هذا الموقف المبدئي ويدين العدوان العراقي يفعل كل ما بوسعه فعله لتعزيز تسوية الازمة بالوسائل السياسية . وكما يعرف المجلس فإن الممثل الخاص لرئيس الاتحاد السوفياتي ، السيد بريماكوف ، موجود حالياً في بغداد ونأمل أملاً كبيراً في نجاح مهمته هناك .

ويسرنا أن نرى أن بلداناً أخرى عديدة ناشطة الآن في البحث عن هذا الحل في إطار مجلس الأمن وحركة عدم الانحياز وفي أوساط الدول العربية نفسها . ومما لاشك فيه على الإطلاق أيضاً أن الأمين العام يقدم مساهمة هامة جداً ومحددة .

(السيد فورونتسوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن مشروع قرار مجلس الأمن يكرر أيضا مطالبته للعراق بتنفيذ ارادة المجتمع الدولي والتقييد الصارم بمعايير القانون الدولي . وما من أحد بوسعہ أن يقول إن هذا المطلب يبلغ مداه ما تتعذر عنده تلبيةه . ونعتقد أنه أقل ما يمكن مطالبتہ إذا أراد العالم أن يعيش في ظل حالة شرعية وفي ظل نظام جيد .

ونود أن نعتقد أن ينشأ وعي العراق لمسؤوليته ، وأن توجد هناك قوة على اتخاذ القرار الحقيقي الوحيد الممكن - تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وأن يسحب قواته من الكويت فوراً ودون قيد أو شرط . وأن ذلك سيمهد الطريق أمام تسوية سلمية للنزاع وسيعزز الأمن والاستقرار في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي لهذه الجلسة . وفقاً للتفاهم الذي توصل اليه في المشاورات السابقة التي أجراها المجلس ، تُعقد الجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله والشروع في التصويت يوم الاثنين الموافق ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، الساعة ١١/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠